# تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة و المتوسطة

**رقيبة سليمة**
**جامعة وهران**

## مقدمة

تحتل الصناعات الصغيرة بأنواعها المختلفة أهمية خاصة في اقتصاديات الدول بغض النظر عن مدى تطورها الفني والإداري واختلاف نظمها ومفاهيمها الاقتصادية وتباين مراحل تحولا ا الاجتماعية.

ويعد التصنيع في البلدان حديثة النمو السبب الرئيسي والأكيد في انتقال ا تمعات نحو مراحل اكثر تطوراً وصولاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية فيه وتوفير فرص العمل للأفراد، ولذلك تناط عادة مسؤولية إقامة المشاريع الصناعية الكبيرة بالدولة بسبب الأعباء المالية والكوادر البشرية المتخصصة التي يصعب على المستثمر الخاص توفيرها تحت تأثير نماذج الاقتصاد المدار والشمولي تاركة القطاع الخاص مهمة إقامة الصناعات الصغيرة.

وفي نفس الوقت فقد اهتمت الكثير من دول العالم المتقدمة والنامية بإقامة ودعم الصناعات الصغيرة التي تعد ا ال الأساسي والمهم لاستيعاب الكثير من منتجات الصناعات الكبيرة مما يحقق نوعاً من التشابك المتبادل بين النوعين.

وفي الوقت الحاضر تحظى الصناعات الصغيرة باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم (المتقدمة والنامية).

انطلاقاً من الدور المهم لهذه الصناعات في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول. وقد أكدت تجارب العديد من دول العالم مثل اليابان والصين والولايات المتحدة وألمانيا وغيرها على دور الدعم والتشجيع المقدم لهذا النوع من الصناعات في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

## مفهوم الصناعات الصغيرة

تباينت آراء المتخصصين حول تحديد مفهوم دقيق وشامل يخص الصناعات الصغيرة تمييزاً لها عن بقية أنواع الصناعات الأخرى ((الكبيرة، الحرفية، اليدوية، وغيرها)). على الرغم من أن مفهوم الصناعات الصغيرة تحكمه معايير عدة أهمها حجم العمال ورأس المال، ونوعية التقنيات المستخدمة في الإنتاج.

ومن حيث المفهوم العام فإن جميع أنواع الصناعات تلتقي في هدف واحد هو إنتاج السلع اللازمة لإشباع الحاجات البشرية، ويرى البعض بأن معظم الصناعات قد بدأت حسب التسلسل التقليدي، أي أ ا بدأت من صناعات حرفية أو يدوية وتطورت إلى صناعات صغيرة ثم نمت لتصحيح صناعات متوسطة أو كبيرة أو بقيت محافظة على وضعها. إلا أن التفريق بين تلك الأنواع أمر لا بد منه لأن الصناعات الصغيرة تمثل مرحلة متقدمة من مراحل الصناعة الحديثة بعكس الصناعات الحرفية واليدوية بمفاهيمها العامة والتي لا تمثل إلا مراحل تصنيع بدائية تعتمد على وسائل إنتاجية تقليدية ومهارات فردية متوارثة اجتماعياً.

وقد يكون التمييز صحيحاً عند تقسيم الصناعة إلى الأصناف الآتية:

**صناعات إنتاجية:** تقوم بإنتاج المكنات والآلات التي تنتج سلع الاستهلاك النهائي أو إنتاج السلع الوسيطة التي تدخل في صناعات أخرى.

**صناعات استهلاكية:** وهما أنواع الصناعات التي تقوم بإنتاج السلع ذات الاستهلاك النهائي التي يحتاجها الناس في حيا م اليومية.

فالصناعات الصغيرة عادة لايمكن لها إنتاج المكنات والآلات الإنتاجية على الرغم من أ ا تقوم بتصنيع بعض أجزائها.

والصناعات الحرفية تستند أساسا على مهارات تقليدية للحرفي فضلاً عن خبرة مهنية وجهد شخصي، وقد يستعين بأفراد أسرته أو بعمل آخرين مع استخدام بعض العدد الضرورية في ممارسة حرفته مثل النجارة والحدادة والنسيج وغيرها وهم عادة يرفضون تغيير حرفهم أو اكتساب مهارات جديدة.

أما الحرف اليدوية فتمثل حرفاً تتم باليد مع استخدام عدد بسيطة مثل الفأس والمطرقة في إنتاج الخصران والسلال وغيرها.

مما تقدم يمكن القول انه من الصعب تحديد مفهوم خاص بالصناعات الصغيرة رغم كثرة المؤتمرات والندوات المتعلقة ا، وحتى باعتماد المعايير التي ذكرت سابقاً، من الصعب وضع التعريف الدقيق. فالحدود الرقمية لهذه المعايير لم يتم الاتفاق عليها بسبب اختلاف الخصائص والقدرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية بين بلد وآخر.

## الأهمية الاقتصادية- الاجتماعية للصناعات الصغيرة

أدت المشكلات الكبيرة التي لم تستطع الصناعات الكبيرة التغلب عليها إلى توجه الحكومات نحو الاهتمام بالصناعات الصغيرة اعترافاً منها بدور هذه الصناعات في المساهمة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية. وقد أظهرت التطبيقات العملية للصناعات الصغيرة أن الحاجة تقتضي وجود مثل هذا النوع من الصناعات بغض النظر عن نسبة ومراحل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في ا تمع على الرغم من أهمية الصناعات الكبيرة ودورها الاقتصادي والاجتماعي لأسباب عديدة منها:

1- انخفاض حجم التراكم الرأسمالي في الكثير من الدول.

2- تخلف الفن الإنتاجي والخبرات الفنية المتخصصة فضلاً عن ندرة الموارد الرأسمالية اللازمة لإقامة صناعات كبيرة على وفق أسس اقتصادية وفنية متقدمة.

3- ضيق نطاق السوق المحلية بسبب انخفاض القدرة الشرائية للأفراد لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي مما يعني عم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير للصناعات الكبيرة.
4- المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالصناعات الكـبيرة وبالتـالي تخفيف العبء على ميزانية الدولة.
5- المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات.
6- تعبئة رؤوس أموال من أفراد وجمعيات غير الحكومية كان من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك وهذا يعـني زيـادة الادخـارات والاستثمارات.
7- الاعتماد على الموارد المحلية والنواتج العرضية للصناعات الكبيرة وبذلك تسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاستيرادات.
8- تحقيق نوعاً من التوازن الجغرافي لعملية التنمية لكو ا تتسم بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم.
9- المساهمة في زيادة الناتج القومي خصوصاً في الدول النامية.
10- أ ا تمثل نسبة كبيرة من مجمل حجم الصناعات في معظم دول العالم.
11- تؤدي إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح ا تمع من خلال الادخار والاستثمار للمساهمة في عملية التنمية.
12- لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو مساحات واسعة.
13- بالنظر لصغر حجمها فأن بإمكا ا التوغل إلى القرى والأرياف والحد من هجرة السكان إلى المدن الكبيرة.
14- مصدر لامتصاص البطالة.
15- وسيلة تشجيع ودعم للإنتاج الزراعي.
16- تخدم كمدرسة أو ورشة تدريب على بعض الحرف والمهارات.
17- تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجاً لدى شعوب العالم المختلفة.
18- مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجا ا.
19- الرافد الذي تصب فيه الصناعات الكبيرة منتجا ا.
20- وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية سواء كانت سلعاً نصف مصنعة او خامات غير مستثمرة.
21- إنما تتناسب ومتطلبات السوق المحلية خصوصاً في الدول النامية التي تعاني من صغر حجم السوق وانخفاض القدرة الشرائية لـدى المواطنين.

**الخصائص العامة للصناعات الصغيرة:**

على الرغم من الحجم النسبي الصغير للصناعات الصغيرة مقارنة بالصناعات الكبيرة، الا ا ا تتميز بخصائص معينة تختلف ا عـن بقيـة الصناعات الأخرى منها:

أولاً:- الإشراف المباشر من قبل المشروع: لكون إدارا ا تتم من قبل المالك شخصياً، ولذلك فإن إدارة المشروع والقرارات الخاصة بـه تتسم بالمرونة لضمان نجاح عمل المشروع، حيث يتوزع الاهتمام نحو اتجاهين الأول ما يخص طلبات الزبائن وما يـؤدي إلى كـسب رضاهم وإنجاز طلبا م دف تحقيق عائد مناسب له. والثاني يخص العمال وما يتعلق بأوضاعهم وبناء نوع من العلاقات الإنسانية وبين العمال داخل المصنع.

ثانياً: سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات: حيث تأخذ بنظر الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك، وتتميز بـسرعة تغـيير الإنتاج مراعاة لسد احتياجات السوق وذلك اعتماداً على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب الاعتماد على مكائن بسيطة قابلة لإنتاج اكثر من سلعة.

ثالثاً: دقة الإنتاج وجودته بسبب اعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل وزيادة إنتاجيته.

رابعاً: يمكن إقامتها في مساحات صغيرة نظراً لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها حيث يمكن إقامتها في المحلات الصغيرة والبيـوت القريبة من الاسواق وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية، إذ أن طبيعة عمل هذه الصناعات يرتبط بشكل مباشر وآني بالاحتياجات اليومية للأفراد.

خامساً: المساهمة في رفع المستوى المعاشي وتلبية جزءاً من الاحتياجات الأساسية لشرائح ا تمع المختلفة عموماً مثل السلع والمنتجـات الغذائية والملابس المتنوعة والحصول على تكنولوجيا معينة رخيصة الثمن مما يعني ارتفاعاً في مستوى الإنتاج بسبب توفير الجهود وتقليص الوقت اللازم للإنتاج فضلاً عن توفير وسائل التعليم والثقافة ومستلزما ا.

سادساً: تمييز هذه الصناعة بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة بالنظر لعدم جدوى إقامة المشاريع الصناعية الكبيرة.

**المثالب التي يمكن أن توجه للصناعات الصغيرة**

مقابل الأهمية الاقتصادية لهذه الصناعات فهناك العديد من العيوب التي يمكن أن توجه لها خصوصاً في الدول النامية.

اولاً/ أن هذه الصناعات وبسبب الإجراءات الضريبية المتشددة أو القيود المتعلقة بالسيطرة النوعية أو الصحية، قد تنضوي تحت إطـار القطاع غير المنظم والذي يعمل بعيداً عن القوانين وقد يتخذ شكل الخارج عن القانون في أحيان كثيرة سواء المتعلقة بحقوق العمـال أو السلامة الصناعية والمهنية أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية والنوعية. والواقع أن هذه الحالة هي نتيجة طبيعية لعـدم الانـسجام أو

التناغم بين المتطلبات العصرية لعملية التصنيع وبين الامكانات المالية أو مشكلة التمويل التي تعيشها الصناعة الصغيرة. فهي لم تصبح صغيرة فقط لأسباب تقنية أو اقتصادية يفرضها واقع البلدان النامية ولكنها أساسا صغيرة بسبب الامكانات المالية المتاحة لها والتي لا تتناسب مع الأعباء التي يفرضها التكييف مع القوانين المعاصرة سواء الضريبية منها أو الاجتماعية خصوصاً عندما لا تراعي الجهات الحكومية المسؤولة عن تطبيق القوانين اولويات تنسجم مع أوضاع هذه الصناعة وتعاملها نفس معاملة الصناعات الكبيرة ذات الامكانات المالية الواسعة. وقد تعمل بعض التشريعات على معاقبة الصناعات الصغيرة بحرمانها من الامتيازات التي تخص حداً معيناً في قيمة رأس المال الثابت والتي غالباً ما تكون بشكل إعفاءات جمركية أو ضريبية. وهذا بحد ذاته يدفع الصناعات الصغيرة ويشجعها على الخروج عن القانون والعمل في إطار القطاع غير المنظم بعيداً عن رقابة الأجهزة الحكومية.

ثانيا/ عدم مقدرة الصناعات الصغيرة على مواكبة التطورات التكنولوجية. فهذه الصناعات وفي معظم الدول النامية، نشأت لسد احتياجات السوق المحلية من السلع الاستهلاكية ذات النوعية المتناسبة مع مستويات المعيشة في هذه البلدان ولم تكن تلبية للعلاقات الأمامية والخلفية التي تخلقها الصناعات الكبيرة، فلا هي بصناعات صغيرة مغذية للصناعات الكبيرة ولا هي بصناعات متلقية لفرص التصنيع التي تخلقها الصناعات الكبيرة. وهنا أيضا فإن وضعها الموصوف بصناعات مستجيبة للواقع الاقتصادي المتخلف، يجعلها غير قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال عملها خصوصاً بسبب مشكلات التمويل التي كانت أصلا سبب نشأتها الصغيرة. وقد اعتمد العديد منها في البقاء والاستمرار على رخص أسعار منتجاتها الناجم عن رداءة النوعية بالمقارنة مع أسعار الصناعات المتطورة تقنياً أو المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية والأسعار المرتفعة وعلى هذا الأساس فإن العديد من الصناعات الصغيرة مرشحة للانقراض مع تحسن الأوضاع المعيشية في البلدان النامية ذات معدلات النمو العالية في حالة غياب الإسناد الحكومي القادر على تطوير هيكل هذه الصناعات ودفعها للتعايش مع الصناعة الكبيرة وتحويلها إلى صناعة مغذية ومتلقية في إطار للعلاقات الأمامية والخلفية للترابط الصناعي.

**مشاكل الصناعات الصغيرة**

تؤثر في الصناعة الصغيرة مشاكل متعددة، منها ماهي خارجة عن إرادة المشروع وإدارته بسبب ارتباطها بالاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول ولذلك يصعب تغييرها من قبل إدارة المشروع. وهناك مشاكل أخرى داخلية ترتبط أساسا بالتوجهات العامة لسياسات المشروعات الصغيرة، ويمكن معالجتها من قبل إدارة المشروع. ويمكن إجمال جميع تلك المشاكل كما يأتي:

**أولا- المشاكل الخارجة عن ارادة المشروع:**

1- التمويل: وهي في مقدمة المشاكل التي تواجهها هذه الصناعات. إذ أن صغر حجم المشروع يجعل من الصعب حصولها على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع احتمالات المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى اصحاب تلك الصناعات مقابل القروض فضلاً عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات الحسابية التي تعكس الوضع المالي والتنبؤ لمستقبلها.

2- **المواد الأولية:** تأتي صعوبة الحصول على المواد الأولية بسبب اعتماد تلك الصناعات على المواد الأولية المستوردة، فضلاً عن المحلية، بسبب إنتاجها لسلع بديلة عن السلع المستوردة، وتتضح هذه المشكلة بسبب ارتفاع أسعار الاستيرادات وصعوبة الحصول على كميات قليلة نسبياً، مقارنة بالصناعات الكبيرة، فضلاً عن المشاكل الإدارية والقانونية والتنظيمية.

3- **العمالة الماهرة:** يعد العنصر البشري احد اهم عناصر الإنتاج ولذلك فإن نقص العمالة الماهرة هو من اهم المعوقات التي تواجهها هذه الصناعات إذ لا يمكن تجاوزها بسهولة رغم إدارتها من قبل أصحابها في اغلب الأحيان، ويعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل العاملين الاشتغال في المصانع الكبيرة بالأخص الحكومية بسبب الأجور العالية والحوافز وامتيازات التقاعد والضمان الاجتماعي فضلاً عن انعدام الضوابط التي تحد من عملية انتقال العمالة من مشروع لآخر أو من قطاع لآخر.

4- **الكفاءات الإدارية والفنية:** تعد الإدارة العلمية مفتاحاً لنجاح العملية الصناعية وبالتالي فهي العامل الأساسي للنمو والتطور الاقتصادي. وتفتقر هذه الصناعات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها من مستلزمات العمل الجماعي. إن طبيعة العمل الصناعي بغض النظر عن حجم المشروع تتطلب توفير نوعين من الخبرة وهي بمثابة تقسيم للعمل هما:

**أ- العمل الفني:** وهو ما يتعلق بتمشية أمور المشروع من الناحية الفنية كتوفير مستلزمات الإنتاج، اختيار وترتيب مكائن المشروع، ضبط الجودة والسيطرة على النوعية والحد من حالات التوقف غير الضرورية وبرمجة فترات الصيانة والإدامة.

**ب- العمل الاقتصادي:** ما يتعلق بتشغيل المشروع تشغيلاً اقتصادياً يضمن تحقيق أقصى معدل للربح بأقل كلفة عن طريق مراقبة المصروفات الإدارية والمصروفات العامة والرقابة على التكاليف وبرمجة عمليات شراء المواد الأولية وتسويق السلع المنتجة. ولكون معظم اصحاب المشاريع الصغيرة تنقصهم الدراية في مجال الاقتصاد والإدارة مما يزيد من تخلف أساليب الإدارة واشتغالها دون حدود الجدوى الاقتصادية.

5- **التسويق:** يعتمد حجم الإنتاج على سعة الاسواق المحلية، وهناك عوامل معينة تتحكم في قدرة الاسواق على استيعاب كامل السلع منها حجم السكان، دخول الأفراد، سلع الاستيراد المنافسة، المنافسة بين الصناعة الكبيرة والصناعات الصغيرة فيما يخص الأسعار والكميات والنوعيات، وعدم وجود أجهزة تسويقية كفؤة، وعدم استغلالها للدعاية مع اعتمادها الوسطاء في تصريف السلع.

**6- الانتماء:** تعاني هذه الصناعة من عدم وجود جهة تعنى بشؤونها بسبب سعة انتشارها وتباعد مكانها وصعوبة جمعها تحت جهة مركزية معينة ويؤدي ذلك إلى حرمان المشروعان من الحصول على الامتيازات والتسهيلات وفرص التشجيع التي تتمتع بها المشروعات الكبيرة وتجعلها عرضة لمزاحمة الجهات المختلفة من غلق وترحيل.

**7- الضرائب والرسوم:** تتأثر الصناعات الصغيرة بالضرائب والرسوم المفروضة عليها اكثر مما تتأثر بها الصناعات الكبيرة بسبب شمول الأخيرة بأنظمة الحوافز والتسهيلات والدعم فهي أعباء تتحملها الصناعات تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض الإرباح.

**8- ازدواجية الإجراءات:** تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، الاقتصادية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك)

وبالنظر لتعدد الاجتهادات الشخصية، مما يعني خلق مشاكل تنظيمية داخل تلك الصناعات.

**ثانياً: - مشاكل ضمن أعمال المشروع (المشاكل الداخلية):**

**1- انخفاض الإنتاج:** هنالك أسباب عدة تؤثر في انخفاض إنتاجية المشروع الصغير منها سؤ التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية وخدمات الإنارة والتبريد فضلاً عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وارتفاع نسبة العاملين الذين يتركون العمل.

**2- تردي النوعية:** بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الأولية فضلاً عن صعوبة الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة وعدم وجود مراكز لفحص الجودة والسيطرة النوعية.

**3- الحوادث والأمن الصناعي:** بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل أيضا فضلاً عن العوامل النفسية وانخفاض المستوى الصحي والإجهاد الذي يصيب العامل بسبب الاستمرار بالعمل وتأثيرات الطقس.

**4- ارتفاع الكلفة: حيث** تفتقر غالبية الدول النامية إلى أنظمة السيطرة على الكلفة بسبب حداثة هذا النوع من الصناعات فيها والتأكيد فقط على ارتفاع أجور العمال كسبب رئيسي لارتفاع الأسعار وعدم الأخذ بنظر الاعتبار بقية مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل الكهرباء وما تؤدي به إلى ارتفاع الأسعار.

**تجارب إقامة وتنمية الصناعات الصغيرة في الدول النامية:**

اتجهت الكثير من الدول النامية نحو إقامة قاعدة عريضة من الصناعات الصغيرة ودعمها وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي. وفيما يأتي استعراض موجز لبعض تلك التجارب ذات الملامح الخاصة.

**1- تجربة الهند:**

أدى تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة في الهند إلى أن تصبح هذه الصناعات حجر زاوية من السياسة الصناعية الهندية بسبب البطالة والفقر التي يعاني منها المجتمع الهندي. وقد اندرجت هذه الصناعات ضمن صلاحيات حكومة الولايات، فيما تركزت جهود الحكومة المركزية على صياغة البرنامج العام المتعلق بتطوير هذه الصناعات مع الإسهام بجزء من رأس المال الذي تحتاجه الولايات لتنفيذ هذا البرنامج. وقد اتسمت تلك التجربة بالسمات الآتية:

1- انتهاج الحكومة لسياسات مزدوجة من خلال التدابير الحماية التشريعية لتلك الصناعات للحد من إنتاج المؤسسات الصناعية الكبيرة مع فرض الضرائب عليها، بما يساعد الصناعات الصغيرة التي تنتج نفس السلع بتصريف سلعها والاستفادة من ريع الضرائب لتنميتها.

2- حجز أكثر من 1200 فقرة إنتاجية لصالح الصناعات الصغيرة وعدم السماح للصناعات الكبيرة بإنتاج تلك الفقرات مع انتهاج سياسة تفضيل شراء المنتجات من الصناعات الصغيرة للمؤسسات الحكومية.

3- إنشاء المراكز التدريبية لتهيئة القوى العاملة وتأهيلها للعمل في الصناعات الصغيرة المختلفة.

4- إنشاء مكتب للتشييد الصناعي والمالي لدعم المشاريع التي تتعرض للصعوبات الاقتصادية والمالية لتجاوز محنتها.

5- وضع نظام للإعفاءات الضريبية على الصناعات الصغيرة تتناقص نسبته عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر، وهو ما يعكس رغبة الدولة وحرصها على تشجيع هذا النمط من الصناعات.

6- الاستفادة من تجارب البلدان الصناعية المتقدمة مثل اليابان في مجال خلق نوع من التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة والاتجاه نحو تحديث التكنولوجيا وتطوير نظم الإنتاج والإدارة في هذه الصناعات.

**2- تجربة جمهورية مصر العربية:**

بدأت هذه التجربة عام 1991 من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة. وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998 اكثر من (86) ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أمريكي، منها (45) ألف مشروع صغير جداً يعرف باسم ((مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات المنزلية)). وقد بلغت نسبة هذه المشروعات الأخيرة حوالي 53% من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار.

وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها. فقام الصندوق بدعم إنشاء مشاريع صغيرة لهؤلاء في مجالات عمل مختلفة، كما طرح برنامج ((المقاول الصغير)) لخريجي الكليات الهندسية في

مجال البناء والتشييد وصيانة البنية التحتية مع التخطيط مستقبلاً على ما يسمى ((حضانات التكنولوجيا وحضانات الأعمال والصناعات المغذية)).

وقد صدر في نهاية عام 1999 قرار جمهوري يقضي بإنشاء جهاز لتنمية المشاريع الصغيرة يتبع الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويعمل في جميع المحافظات المصرية لتنمية المشاريع الصغيرة القائمة فعلاً وإنشاء مشاريع جديدة للشباب لتأمين فرص عمل لهم وتقديم الخدمات بأسعار رمزية.

يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية مجموعة برامج تساهم في تفصيل دور الصندوق في دعم الصناعات الصغيرة منها:

1. برنامج الحاضنات الصناعية وحاضنات الأعمال، يقوم على تهيئة البيئة المناسبة ومستلزمات قيام النشاط الصناعي والرعاية الفنية.
2. برنامج مركز تنمية الأعمال الصغيرة.
3. برنامج مراكز التقنية النوعية في المجالات المختلفة مثل صناعة الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود وغيرها.
4. برنامج المجمعات والأحياء الصناعية بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي.
5. برنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة.
6. برنامج تنمية حقوق الامتياز التجاري.

**3- تجربة سلطنة عمان:**

تستخدم سلطنة عمان معيار عدد العمال في تعريف المشروع الصغير فهو المشروع الذي يستخدم اقل من عشرة عمال. وتشكل العمالة الوافدة في السلطنة ما يقارب 97% من إجمالي العمالة في المشاريع الصغيرة مما أدى إلى اعتبارها أهم التحديات أمام تطوير المشاريع الصغيرة فضلاً عن ضعف إنتاجية القوى العمالة العمانية المدربة ومحدودية الاسواق. وتشير الإحصائيات إلى أن المشاريع الصغيرة مثلت ما يقارب 76% من إجمالي المشاريع الصناعية في عمان عام 1996.

وقد قامت سلطنة عمان بمضاعفة الجهود لتفضيل دور الصناعات الصغيرة في استيعاب الأعداد الكبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد والثانويات حيث اتخذت الحكومة العمانية عدداً من الإجراءات منها ما يأتي:-

1) إنشاء بنك التنمية العماني في عام 1997 لتهيئة الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الصغيرة وتقديم القروض بنسبة تتراوح مابين 50-70% من كلفة المشروعات الجديدة.

2) تفضيل برنامج المنحة المالية لوزارة التجارة وإعطاء قروض لإنشاء المشاريع الصغيرة في حدود (100) ألف ريال عماني بدون فوائد وبفترة سداد ما بين 10-15 سنة.

3) إعداد برامج مهنية ضمن برنامج يسمى (انطلاقة) للتدريب على الحرف والمهن الحرة المختلفة.

4) إنشاء شركة استثمارية متخصصة لدعم المشاريع الصغيرة في القطاع الخاص.

5) إنشاء الصندوق العماني لتنمية مشاريع الشباب، قام بتمويله السلطان قابوس حيث يقدم هذا الصندوق قروضاً تزيد عن 50% من قيمة رأس المال للمشروع الجديد.

## المحور الثاني

## التحليل الاقتصادي والمالي لواقع الصناعات الصغيرة من خلال البيانات المتاحة

من ضمن المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي كجزء من مخلفات المرحلة السابقة، هي قلة وعدم دقة البيانات والإحصاءات الاقتصادية المتاحة للباحثين والجهات الرسمية على حد سواء. الأمر الذي كان يضعف من قدرة سلطات الإدارة المركزية للاقتصاد على إدارته وتحديد الحد الأدنى من النمو والاستقرار.

وفي مجال الصناعات الصغيرة، فأن البيانات المتاحة والتي أمكن الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء والتي تغطي فترة أربعة عشر سنة تؤكد عدم امكانية اللجوء لهذه البيانات في تأشير المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بهدف وضع الحلول ومعالجة الخلل.

**1- تدقيق البيانات الرسمية للصناعات الصغيرة**

يتضح من الجدول قم (1) أدناه إن عدد المنشآت الصغيرة يتفاوت بشكل حاد من سنة إلى أخرى. فقد ارتفع العدد بنسبة 74% في عام 89 وانخفض بنسبة 15% من السنة التالية ليصل الانخفاض عام 1992 إلى 80% ويستمر في التذبذب بشكل اقل حدة حتى عام 1999 ليحقق ارتفاعاً غير مسبوق في عام 2000 قدره 262%.

**جدول رقم (1)**

**يوضح لبعض مؤشرات الوضع المالي للصناعات الصغيرة بالأسعار الثابتة لسنة 1998**

| السنة | الرقم القياسي لمتوسط الأجور | الرقم القياسي لمتوسط فائض العمليات | الرقم القياسي العام للأسعار | المتوسط الحسابي لفائض العمليات بالأسعار الجارية ألف دينار | القيمة الحقيقية لمتوسط فائض العمليات ألف دينار |
|---|---|---|---|---|---|
| 1988 | 100 | 100 | 100 | | |
| 1989 | 111.3 | 123 | - | | |
| 1990 | 105.9 | 296 | - | | |
| 1991 | 122.5 | 181 | 462 | 11.7 | 3.89 |
| 1992 | 265.3 | 409 | 849 | 40.6 | 5.7 |
| 1993 | 862.3 | 1678 | 2611 | 166.9 | 6.39 |
| 1994 | 3522 | 7107 | 15462 | 706.9 | 4.57 |
| 1995 | 8325 | 20892 | 69792 | 2078 | 2.97 |
| 1996 | 8796 | 24560 | 59021 | 2442.9 | 4.13 |
| 1997 | 10455 | 19980 | 72610 | 1987.3 | 2.73 |
| 1998 | 12856 | 21001 | 83335 | 2088.9 | 2.5 |
| 1999 | 15582 | 21625 | 93816 | 2150.9 | 2.29 |
| 2000 | 27131 | 27557 | 94486 | 2741 | 2.9 |
| 2001 | 49158 | 29361 | 114613 | 2920.4 | 2.54 |

من غير المعقول أن تغلق أعداد كبيرة من المنشآت الصناعية الصغيرة أبوا ا أو تفتح عشرات الآلاف منها في غضون عام واحد. وخلال الأربعة عشر سنة التي تشملها البيانات لم يقفز عدد مؤسسات الصناعة الصغيرة عن رقم 77 ألف الا في عام 2000 بزيادة قدرها 47700 منشأة عن السنة التي سبقتها وعند محاولة إيجاد تفسير لهذا التذبذب الهائل في عدد المنشآت، لم نجد سوى العوامل الضريبية التي يمكن أن توضح أسباب تأرجح الأرقام. ومن المرجح أن يكون مصدر البيانات التي يعتمدها الجهاز المركزي للإحصاء سابقاً هي مصادر ليست ميدانية وإنما يتم الاعتماد على بيانات الهيئة العامة للضرائب المتعلقة بعدد المنشآت التي تخضع لضرائب الدخل وهناك احتمال آخر وهو المزاوجة بين هذه البيانات والبيانات الخاصة بأمانة بغداد والبلديات في المحافظات والتي تستوفي رسوم المهنة.

إن هذا الاحتمال هو الأكثر منطقية في تفسير حدة تذبذب عدد المنشآت الصغيرة في العراق تبعاً لتغير اتجاهات السياسة الضريبية من حيث تشددها او تساهلها في التعامل مع المنشآت الصناعية الصغيرة حيث يلاحظ الازدياد الكبير في العدد عام 1989 بعد إ اء الحرب العراقية الإيرانية والذي أحدث انفراجاً نفسياً ومالياً أدى زيادة العدد بنسبة 35% غير أن العدد بدأ بالتناقص عندما بدأت سياسة ضريبية تشدد بعض فرض العقوبات الاقتصادية نتيجة لانقطاع موارد النفط دف تعويض النقص من إيرادات الموازنة العامة للدولة. وليس من المؤكد أن تناقص العدد يرجع إلى إغلاق العديد من المنشآت وإنما يعود إلى هرو ا من القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم وشيوع ظاهرة التهرب الضريبي. ولعل مما يرجح هذا التفسير هو الارتفاع غير المسبوق من عام 2000 حيث صدرت قوانين جديدة للإعفاءات الضريبية أخرجت المنشآت الصغيرة ذات الأوعية الصغيرة في نطاق ضريبة الدخل.

المتوسط الحسابي لعدد العاملين في هذه المؤسسات بقي ثابتاً تقريباً خلال الفترة موضوع الدراسة يتراوح ما بين 2.1 – 2.3، الأمر الذي يؤكد أيضا، عدم اعتماد هذه البيانات على السمح الميداني وملجؤها إلى البيانات الضريبية.

**2- التحليل المالي للبيانات**

عدم الدقة المحتملة في البيانات والناجمة عن احتمال اعتمادها المصادر الضريبية المشوشة لا يعني الاستغناء عن المتاح الوحيد لغرض التحليل المالي لواقع الصناعات الصغيرة في العراق.

2-1- الجدول رقم (1) يوضح تراجع المؤشرات المالية للصناعات الصغيرة حيث تراجع الرقم القياسي للمتوسط الحسابي لفائض العمليات اعتباراً من عام 1997 مسجلاً انخفاضاً حاداً في القيمة الحقيقية للمتوسط الحسابي لفائض العمليات. حيث انخفض فائض العمليات للمنشأة الواحدة من 4130 دينار بأسعار سنة 1988 إلى 2730 دينار واستمر على هذا المنوال دون أن يزيد عن ثلاثة آلاف دينار سنوياً حتى اية الفترة موضوع الدراسة أن المتوسط الحسابي في الأسعار الجارية فقد سجل زيادة منتظمة باستفتاء العامين 1996 و 1997 والتي شهدت تقلبات حادة في أسعار الصرف حيث ازداد فائض العمليات زيادة كبيرة بالمقارنة مع السنوات التي سبقتها والتي تلتها. وفي هذا الصدد لابد من التوقف عند هذه النقطة. فقد كان لتحسن سعر الصرف الحاد آثار سلبية على المدينين

بشكل عام وآثار إيجابية لصالح الدائنين. وقد تأثر سلباً معظم رجال الأعمال والصناعيين الذين كانوا اشتروا المواد الأولية والسلع قبـل التحسن الحاد في أسعار الصرف للدينار بأسعار مرتفعة واضطروا إلى بيعها بعد ذلك بأسعار تقل 4- 5 مرات عن المستويات السابقة.

غير أن ظاهرة ازدياد فائض العمليات بالأسعار الجارية والثابتة هو حالة مختلفة عما جرى في عموم الاقتصاد العراقي والتي تعود إلى الاستنتاجات التالية بشأن المالي للصناعات الصغيرة.

الأول أن هذه المشروعات لا تلجأ إلى الاقتراض لا من المؤسسات المالية ولا من الأشخاص مما جعلها تنأى بنفسها عن ظـاهرة اختلال علاقة الدائن بالمدين.

الثاني أن حجم رأس مال التشغيل منخفض لدى هذه الصناعات، وخصوصاً الفقرة المتعلقة بمخزون المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الأخرى، فهي تشتري هذه المواد بكميات تتناسب مع طاقا ا الإنتاجية الأسبوعية على أقصى تقدير هذا إذا لم تكن على أساس يومي.

**2-2- وإذا ما انتقلنا إلى تحليل واقع الصناعات الصغيرة، نجد الحالات التالية:**

2-2-1- إن المتوسط الحسابي لأجور العاملين من الصناعات الصغيرة على أساس أسبوعي وفقاً لما هو متعارف عليه من قبل هـذه المؤسسات والذي لم يزد بالأسعار الجارية عن 9368 دينار عام 2001 وهو أعلى رقم خلال السنوات المشمولة بالدراسة، يعكـس المستوى المتدني للمهارة المستخدمة في هذه المشاريع. وهذا الأجر الأسبوعي قد يقبل به فتية دون سن العمل ولكنه لا يلبي احتياجـات الحد الأدنى لعامل اكتسب الحد الأدنى من الخبرة العملية أو التدريب. كما أن هذا الأجر الأسبوعي يؤشر أن أعداد المشروعات المشمولة ذه البيانات تشمل في جزئها الأكبر ورش صغيرة محسوبة على المنشآت الصناعية بحكم مصادر البيانات التي اشرنا لهـا. كمحـلات الطلاء والسمكرة، ومكانيك وكهرباء السيارات وغيرها من الورش يعمل فيها مالك الورشة بخبرته يساعده أولاد دون سن العمل.

2-2-2- وعلى أساس ما تقدم أعلاه فأن فائض العمليات يتضمن بالضرورة الأجور غير المحتسبة لرب العمل حيث يندمج الربح مع الأجر في هذه المشروعات الصغيرة.

2-2-3- المعدل الشهري لمتوسط فائض العمليات بالأسعار الجارية لم يتجاوز في أعلى السنوات المشمولة من الدراسة مبلـغ 243 ألف دينار والجدول أدناه يوضح تطور المعدل الشهري للفترة الممتدة من 1997-2001

**جدول رقم (2)**

**يوضح تطور المعدل الشهري لمتوسط فائض العمليات**

**(ألف دينار)**

| السنة | المبلغ |
|---|---|
| 1997 | 165.6 |
| 1998 | 174 |
| 1999 | 179.2 |
| 2000 | 228.4 |
| 2001 | 243.3 |

وعند الأخذ بنظر الاعتبار اندماج أجور رب العمل مع عائد رأس المال المستثمر، فأن فائض العمليات المتبقي كمتوسط حسابي لكـل منشأة صغيرة سيكون بالأسعار الجارية اقل مما يشير إليه الجدول أعلاه.

2-2-4- و دف الوصول إلى تقدير أولي لمتوسط العائد على رأس المال، فقد تم تكليف الفرق الأربعة المكلفة بملئ استمارة الاستبيان عن واقع المشروعات الصناعية الصغيرة والتي سنتناول نتائجها في القسم التالي من هذه الدراسة بتقدير قيمة رأس المال المستثمر. وبما أن الفرق قامت بزيارة أربعة مجموعات من الصناعات الصغيرة وهي معامل التونة والحلويات والنسيجية والميكانيك (القوالـب) وجميعهـا تشغل اكثر من ثلاثة عمال واقل من خمسة وتستخدم مكائن كهربائية وليست يدوية، فقد كان تقدير رأس المال المـستثمر بالأسـعار الحالية يزيد عن 15 مليون دينار. الآمر الذي يجعل العائد السنوي البسيط على رأس المال محسوباً على أساس ما ورد في الجدول رقـم (2) وبعد ت يل أجور مالك المنشأة والتي تم تقديرها بثلاثة أضعاف متوسط اجر العامل يتدنى إلى مستويات تقل عن 10%.

2-2-5- العائد المفترض على رأس المال المستثمر في الصناعات الصغيرة يذهب في الواقع العملي إلى تمويل احتياجات مالك المنـشأة الاستهلاكية ومن غير المحتمل أن تستخدم في تطوير المنشأة الا في حالات نادرة.

2-2-6- إن البيانات الرسمية التي اعتمد عليها هذا الفصل في تحديد واقع الصناعات الصغيرة في العراق، لم تؤشر سوى بعـض مـن جوانب مشكلة التمويل. غير أن الاستنتاجات التي خلص إليها هذا الفصل والمتمثلة بـ -

عدم اعتماد الصناعات الصغيرة على الاقتراض كمصدر التمويل، وقلة العائد على رأس المال، والانخفاض المطلق لفائض العمليات المدمج بأجور مالك المنشأة تطرح بالحاح شديد مسألة البحث في كيفية تطوير هذه الصناعات ن خلال توفير التمويل اللازم للنهوض ا.

ولهذا الغرض فقد تم اللجوء إلى الاستبيان الميداني لجمع معلومات إضافية عن هذا القطاع.

## المحور الثالث
## الدراسة الميدانية لامكانية تطوير الصناعات الصغيرة
## (مشكلة التمويل)

تم تصميم استمارة استبيان تحتوي على سبعة عشر سؤالاً وزعت على أربعة فرق عمل تتوزع على أربعة مجاميع من الصناعات الصغيرة المنتجة لسلع وسيطة و ائية وهذه ا موعات

1- مجموعة الصناعات الغذائية (الحلويات).
2- مجموعة الصناعات النسيجية (الاقمشة).
3- مجموعة الصناعات الميكانيكية (القوالب).
4- مجموعة الصناعات الخدمية (التو رنة).

وقد روعي في تصميم الاسئلة الجوانب النفسية والتي تقلل من مصداقية الإجابة الصحيحة على الاسئلة التي يطرحها الباحث بنفسه بسبب الوضع الثقافي المنخفض لغالبية مالكي الصناعات الصغيرة.
وبطبيعة الحال فأن الاستبيان قد شمل الصناعات المستمرة بالعمل والتي لابد أن تكون في وضع مالي معقول. بعض الاسئلة وضعت لاستدراج المستبيين إلى أسئلة لاحقة.
تحليل واقع مشكلة التمويل في الصناعات الصغيرة

**1- الإجابة على الاسئلة**

**السؤال الثاني**

| هل أن المشروع | يسد كلفة المعيشة | يحقق وفراً |
|---|---|---|
| 1- مجموعة التورنة | 3 | 7 |
| 2- مجموعة معامل الحلويات | صفر | 10 |
| 3- مجموعة نسيجية | 3 | 7 |
| 4- مجموعة القوالب | 10 | صفر |
| 5- كل ا موعات | 16 | 24 |
| | النسبة المئوية لتحقيق الوفر 60% | |

**السؤال الثالث هل تتعرض منتجاتك للمنافسة من قبل البضائع المستوردة**

| السؤال الثالث | هل تتعرض منتجاتك للمنافسة من قبل البضائع المستوردة | من قبل صناعات عراقية متطورة |
|---|---|---|
| مجموع (1) | 5 | 5 |
| مجموع (2) | 3 | 7 |
| مجموع (3) | 4 | 6 |
| مجموع (4) | صفر | 10 |
| كل ا اميع (5) | 12 | 28 |
| | النسبة المئوية لتأثير المنافسة الأجنبية 30% | |

| السؤال رقم (4) | اذا كانت المنافسة شديدة هل تغلق المعمل | هل تطور |
|---|---|---|
| مجموع (1) | 5 | 5 |
| مجموع (2) | 3 | 7 |
| مجموع (3) | 3 | 7 |
| مجموع (4) | 8 | 2 |
| كل ا اميع (5) | 19 | 21 |
| | النسبة المئوية للرغبة بالتطوير 5ر52% | |

| السؤال الخامس | اذا كنت مع التطور ماهي سبل التطور الاقتراض | المشاركة |
|---|---|---|
| مجموع (1) | 10 | صفر |
| مجموع (2) | 8 | 2 |

| | | |
|---|---|---|
| مجموع (3) | 10 | صفر |
| مجموع (4) | 2 | 8 |
| كل ا امبع (5) | 30 | 10 |
| | نسبة الراغبين بالاقتراض لغرض التطوير 75% | |

| السؤال السابع | هل ان اجور العمل تستولي على نسبة من الربح | |
|---|---|---|
| | كبيرة | صغير |
| مجموع (1) | 10 | صفر |
| مجموع (2) | 4 | 6 |
| مجموع (3) | 10 | صفر |
| مجموع (4) | صفر | 10 |
| كل ا امبع (5) | 24 | 16 |

النسبة المئوية لارتفاع حصة الاجور 60%

| السؤال الثامن | هل ان اسعار المواد الاولية | مرتفعة | منخفضة | متدنية |
|---|---|---|---|---|
| مجموع (1) | | 10 | صفر | صفر |
| مجموع (2) | | صفر | صفر | 10 |
| مجموع (3) | | 1 | 3 | 6 |
| مجموع (4) | | صفر | صفر | 10 |
| كل ا امبع (5) | | 11 | 3 | 26 |
| | النسبة المئوية لاعتدال اسعار المواد الاولية 65% | | | |

| السؤال التاسع | هل ان رأس المال | كبير | متوسط | صغير |
|---|---|---|---|---|
| مجموع (1) | | 1 | 8 | 1 |
| مجموع (2) | | صفر | 5 | 5 |
| مجموع (3) | | صفر | صفر | 10 |
| مجموع (4) | | صفر | صفر | 10 |
| كل ا امبع (5) | | 1 | 13 | 26 |
| | النسبة المئوية لصغر رأس المال 65% | | | |

| السؤال العاشر | هل لديك صعوبة في الحصول على رأس المال | نعم | كلا |
|---|---|---|---|
| مجموع (1) | | 4 | 6 |
| مجموع (2) | | 8 | 2 |
| مجموع (3) | | 2 | 8 |
| مجموع (4) | | 5 | 5 |
| كل ا امبع (5) | | 19 | 21 |
| | النسبة المئوية لصعوبة الحصول على رأس المال 5ر27% | | |

**السؤال الحادي عشر**

| هل اقترضت لأجل الحصول على رأس المال | نعم | كلا |
|---|---|---|
| مجموعة (1) | 3 | 7 |
| مجموعة (2) | 1 | صفر |
| مجموعة (3) | 4 | 6 |
| مجموعة (4) | 5 | 5 |
| كل ا امبع (5) | 22 | 18 |
| النسبة المئوية للمقترضين للحصول على رأس المال 55% | | |

| | |
|---|---|
| | |

**السؤال الثاني عشر**

| هل ترغب بزيادة رأس المال | نعم | كلا |
|---|---|---|
| مجموعة (1) | صفر | 10 |
| مجموعة (2) | 10 | صفر |
| مجموعة (3) | 10 | صفر |
| مجموعة (4) | 10 | صفر |
| كل ا اميع (5) | 30 | 10 |
| النسبة المئوية للراغبين بزيادة رأس المال 75% | | |

**السؤال الثالث عشر**

| الغرض من زيادة رأس المال | تطوير المكائن | زيادة رأس مال التشغيل |
|---|---|---|
| مجموعة (1) | 10 | صفر |
| مجموعة (2) | 10 | صفر |
| مجموعة (3) | 10 | صفر |
| مجموعة (4) | 7 | 3 |
| كل ا اميع (5) | 37 | 3 |
| النسبة المئوية لتطوير المكائن 5ر 92% | | |

**السؤال الرابع عشر**

| هل تقترض | من المصارف | من السوق |
|---|---|---|
| مجموعة (1) | 10 | صفر |
| مجموعة (2) | 10 | صفر |
| مجموعة (3) | 7 | 3 |
| مجموعة (4) | صفر | 10 |
| كل ا اميع (5) | 27 | 13 |

النسبة المئوية للراغبين بالاقتراض من المصارف 5ر67%

**السؤال الخامس عشر**

| هل تقترض من السوق بسبب | صعوبة الحصول على قرض مصرفي | عدم وجود ضمانات |
|---|---|---|
| مجموعة (1) | صفر | 10 |
| مجموعة (2) | 5 | 5 |
| مجموعة (3) | 2 | 8 |
| مجموعة (4) | صفر | 10 |
| كل ا اميع (5) | 7 | 33 |

النسبة المئوية لحالة عدم وجود ضمانات 5ر82%

**السؤال السادس عشر**

| هل تفضل | المصارف الخاصة | المصارف الحكومية |
|---|---|---|
| مجموعة (1) | 6 | 4 |
| مجموعة (2) | 2 | 8 |
| مجموعة (3) | 3 | 7 |
| مجموعة (4) | صفر | 10 |
| كل ا اميع (5) | 11 | 29 |

نسبة تفضيل المصارف الحكومية 5ر72%

السؤال السابع عشر ( لا يتعلق با موعات) وإنما عدى التفعيل الروتيني للتعامل بالفائدة حيث كانت النسبة المئوية فقد أبـدى نـسبة 32% من العينة عدم استعدادهم للتعامل بالفائدة.

**2- العائد المالي للمشروعات الصغيرة**

2-1- أظهرت نتائج الاستبيان انسجاماً لا بأس به من نتائج تحليل البيانات الرسمية كما وردت في الفصل الثاني من هذه الدراسة حيث أن 60% من العينة تحقق وفورات تزيد عن حاجة مالك المشروع لسد احتياجاته الاستهلاكية والمعيشية. وقد شذت عن ذلك صـناعة القوالب التي تعاني من المنافسة الشديدة فيما بينها ومن قلة الطلب على منتجا ا. ومن ارتفاع أجور العمال الفنيين العاملين فيها وارتفاع كلف المواد الأولية.

2-2- بالرغم من حالة الانفتاح التجاري ورفع الرسوم الجمركية لمدة عام كامل وإعاد ا بنسبة 5% مع إعفاء الأغذيـة والملابـس الجاهزة فقد اظهر الاستبيان أن معاناة الصناعات الصغيرة عموماً من المنافسة الأجنبية لم تشكل سوى نسبة 30% والتي كانت علـى أثرها في معامل التو رنة التي نتج قطع الغيار للمكائن حيث شكلت نسبة 50%. وفي الوقت الذي توقفت العديـد مـن الـصناعات المتوسطة من العمل بسبب تحرير التجارة المتسرع، فإن الصناعات الصغيرة كانت اقل عرضة لهذه المنافسة بسبب كون معظم منتجا ـا غير نمطية وتغطي حاجات استهلاكية أو وسيطة ذات طبيعة خاصة.

2-3- من الجانب التمويلي فإن الاستبيان اظهر أن أكثر من نصف العينة ترغب في تطوير مشاريعها بالاعتماد على الاقتراض وبنـسبة 75% ومن خلال زيادة رأس مال المشروع والذي شكل رأس المال المنخفض 65% من حجم العينة كما بين الاستبيان أن الرغبـة في الاقتراض تتركز بنسبة 92% على تطوير المكائن كما أن نسبة الراغبين بالإقراض من المصارف هي حوالي 67% وهي تتطـابق مـع نسبة الذين يستحرمون التعامل بالفائدة لأسباب دينية والتي كانت بحدود 5ر32% في نفس الوقت فقد تبين أن 82% من العينـة لا تمتلك ضمانات للحصول على القروض المصرفية.

**3- توضيح نتائج الاستبيان**

1- إن جميع المشاريع القائمة مربحة بدليل بقائها في ميدان العمل على الرغم من الظروف الاستثنائية.

2- إن المشاريع تحقق توفيراً في الأرباح عدا مشاريع صناعة القوالب الا أن تلك الأرباح لا تستثمر من جديد في تطوير المشروع وإنمـا تدخر أو تكنز لتجاوز ظروف استثنائية قد تحدث مثل الضرائب، ارتفاع الإيجارات، حالات عطل المكائن، ارتفاعات مفاجئة في أسعار المواد الأولية أو أجور العمال، ظروف أمنية قد تؤدي إلى غلق المشروع لمدة معينة.

3- المنافسة من قبل الصناعات المحلية الأكثر تطوراً محدودة بسبب وجود سوق لكل نوع سلعة اعتماداً على سـعرها. أمـا البـضائع المستوردة فهي غالباً ما تكون من مناشئ غير أصلية ونوعيات لا تتميز بشكل كبير عن الإنتاج المحلي فضلاً عن ارتفاع أسعارها.

4- بشكل عام المنافسة ليست شديدة إلى الدرجة التي تؤدي إلى غلق المعمل. والرغبة في الوقت الحاضر هي بقاء المشروع على حالـه بسبب الوضع الأمني.

5- إن تطوير المشروع وتوسيعه تمثل طموح كل صناعي، والرغبة في الاقتراض دون المشاركة هي السائدة.

6- عدد العمال ينحصر بين 2 – 5 عامل. كمعدل عام يزيد في بعض الأحيان.

7- الربح يحسب بعد خصم الأجر الذي يفرضه العامل وغالباً ما يكون كبيراً.

8- أسعار المواد الأولية مرتفعة خصوصاً لمحلات التو رنة التي تعتمد الاستيراد بشكل اكبر من بقية المشاريع، أما بقية المشاريع فالأسعار متذبذبة لاعتمادها على السوق المحلية.

9- رأس المال المستخدم في المعامل هو متوسط بشكل عام، وفي بعض معامل التو رنة يكون كبيراً.

10- اغلب المشاريع عانى أصحا ا صعوبة في الحصول على رأس المال.

11- اغلب المشاريع كان الاقتراض مصدراً لتأمين رأس مالها.

12- توجد رغبة لدى جميع المشاريع لزيادة رأس المال على الرغم من الظروف الحالية.

13- الرغبة في زيادة رأس المال هي لغرض استبدال المكائن بأخرى جديدة ومتقدمة تكنولوجياً وتستخدم عدداً اقل من العمال لتجاوز الحالات السلبية التي تظهر بسبب وجود عمال غير كفوئين.

14- الرغبة في الاقتراض من المصارف اكبر من الرغبة في الاقتراض من السوق.

15- الاقتراض من السوق وليس المصارف يكون بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة للمصارف وعدم وجود ضمانات.

16- البعض يفضل الاقتراض من المصارف الحكومية لأن فيها ضمانة اكبر كو ا دولة. والبعض الأخر يفضل المصارف الخاصة بسبب قلة الإجراءات الروتينية على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة.

17- عند الأخذ بحرمة الفائدة يتم اللجوء إلى بيع أصول معينة أو المشاركة.

**المحور الرابع**

## تمويل الصناعات الصغيرة

في الوقت الذي اظهر نتائج تحليل البيانات الرسمية أن الصناعات الصغيرة لا تقترض لتطوير واقعها المتدني مالياً، فإن الفصل الثالث اظهر رغبة كبيرة لدى القائمين عليها من الإقراض لغرض التطوير. ولا يوجد في الواقع تناقض بين استنتاجات الفصلين فقد اظهر الاستبيان أن عدم الاقتراض يعود بالدرجة الأساس لعدم وجود الضمانات التي تطالب بها المصارف لدى شريحة مالكي الصناعات الصغيرة.

**1- المتطلبات الراهنة للقروض المصرفية**

تشابكت عوامل عديدة خلال سنوات الحصار، لتجعل من وظيفة منح الائتمان المصرفي في العراق معقدة وتحتاج إلى إجراءات روتينية طويلة ولعل اهم هذه العوامل:

1-1- التغيرات السعرية الكبيرة. وهذه التغيرات سواء في المستوى العام للأسعار أو في أسعار الصرف آدت إلى تغير مستمر في علاقة الدائنة والمديونية. فعندما ترتفع الأسعار ويتدهور سع صرف العملة، تكون العلاقة لصالح المدين الذي يتوجب عليه إعادة المبلغ الاسمي بمحتوى شرائي اقل مما كان قد اقترضه. وفي بداية التسعينات خسرت المصارف قيمة القروض الممنوحة والتي تدهور محتواها في العملة الأجنبية بشكل كبير وقد تحمل المودعون هذه الخسارة فيما ربح المقترضون الذي تحول قسم منهم إلى مضاربين من خلال الاقتراض وتحويل المبالغ المقترضة إلى أصول ثابتة او عملات أجنبية، تبقى محافظة على محتواها فيما يتدهور خلال أمد القرض المحتوى الحقيقي لمبلغه. ولقد ساءت هذه الحالة حتى نهاية عام 1995 عندما انخفضت الأسعار بشكل مفاجئ وكبير اثر الإعلان عن موافقة الحكومة العراقية السابقة على قرار النفط مقابل الغذاء والدواء وارتفع سعر صرف الدينار العراقي خمسة أضعاف ما كان عليه قبل الإعلان عن قرار الموافقة. وقد انعكست علاقة ادائنية والمديونية لغير صالح المدينين وهم في غالبيتهم من القطاع الخاص وحدثت إخفاقات كبيرة وعديدة في تسديد القروض والسلف والتسهيلات المصرفية.

كان من نتيجة هذه التغيرات السعرية وخصوصاً باتجاه الهبوط تأثير كبير في سياسات الإقراض المصرفي خصوصاً أن معالم السياسة النقدية المستقبلية لم تكن واضحة حيث كانت ماثلة أمام ضياع القرار المصرفي احتمالات كبيرة في تحسن سريع ومفاجئ في سعر الصرف مع أي تغيرات سياسية أو اقتصادية. ولذلك فإن عنصر الأمان وتقليل المخاطر دفع باتجاه المبالغة في طلب الضمانات العقارية للقروض حيث ذهبت بعض المصارف إلى حد طلب ضمان بقيمة أربعة أضعاف مبلغ القرض.

من جانب آخر فإن التقلبات السعرية، أدت أيضا إلى تقصير آجال القروض والتي لم تعد تزيد عن ثلاث سنوات في المصارف الحكومية وعن سنة واحدة وحتى اقل من ذلك في المصارف الخاصة.

1-2- تفشي الفساد الإداري في أجهزة الدولة حيث انتشرت الرشوة بين موظفي المصارف وبعض مدراء الفروع مقابل تسهيل حصول على الزبائن للقروض بكفالات وهمية أحيانا. مما حدي بإدارات المصارف إلى سحب صلاحيات الفروع في المصارف الحكومية والخاصة وخصوصاً في الإدارة العامة. كما أن الفساد الإداري شمل تزوير سندات الملكية إضافة إلى المبالغة في تقدير القيمة العقارية للضمانات مما دفع الادرات العليا إلى المبالغة في التحفض على قيمة الضمانات وتقليلها بنسبة تتراوح بين 30 – 50% حسب الحالات الأمر الذي أدى بدوره إلى جعل قيمة الضمانات متدنية لتأمين الحصول على قرض مناسب، خصوصاً أن قيام العقارات قبل الحرب الأخيرة كانت أصلا هابطة بشكل كبير.

1-3- توظيف السيولة النقدية في حوالات الخزينة كان من العوامل المعرقلة للتوسع في منح الائتمان إلى القطاع الخاص. حيث أن اكبر مصرفين حكوميين واللذان يمتلكان ما نسبته 80% من فروع المصارف العاملة في العراق، كانا يوظفان الأموال المودعة لحوالات الخزينة والتي تدر فائدة 7% دون أي مخاطر ولم تكن حصة القطاع الخاص في الحصول على قروض من هذه المصارف تشكل سوى نسبة 30% من أجمالي ودائع المواطنين في هذين المصرفين.

1-4- السقف الائتماني الذي يحدده البنك المركزي والذي كان يصدر سنوياً خطة الائتمان يحدد فيها للمصارف الحكومية السقف الأعلى الذي لا يجوز تجاوزه في منح الائتمان للقطاع الخاص.

التذبذب الكبير في إعداد المنشآت الصناعية الصغيرة الذي تمت الإشارة له في الفصل الثاني من هذه الدراسة والذي تم تفسيره، باعتماد تلك البيانات على المصادر الضريبية، يعني من جملة أمور أخرى أن أعداد كبيرة من هذه المؤسسات تدخل أو تخرج من القطاع المنظم المسجل رسمياً لدى الدوائر الحكومية المختصة حسب درجة التشدد الضريبي التي كانت بدورها متغيرة وفقاً لحاجة الحكومة إلى الموارد المالية الضريبية.

من هنا فإن اهم العوائق التي تقف في وجه حصول الصناعات الصغيرة على التمويل المصرفي هو عدم امتلاكها للوثائق الثبوتية التي تطلبها المصارف لمنح القروض والتسهيلات.

والى جانب العوامل الضريبية التي تدفع باتجاه توسيع القطع غير المنظم في المجال الصناعي، فإن هناك العديد من القيود التي تضعها الجهات الرسمية المسؤول على التسجيل والرقابة على النوعية، تلعب دوراً مهماً في مجال دفع هذه الصناعات للتهرب في التسجيل النظامي في الدوائر المختصة في وقت تحريم العديد من هذه الصناعات في الامتيازات التي تمنح عادة للصناعات المتوسطة، والتي يزيد رأسمالها عن حد معين. وقد ساد لفترات طويلة في العراق تميزاً في تسجيل الصناعات الصغيرة التي أنيطت مسؤولية تسجيلها لإتحاد الصناعات في

حين يتم تسجيل الصناعات المتوسطة وفق معيار قيمة المكائن لدى المديرية العامة للتنمية الصناعية التي كانت تقدم القروض وتمنح إجازات استيراد المواد الأولية والوسيطة معفاة من الرسوم الجمركية وفقاً لتقدير الحاجة.

أما من الجانب المصرفي فإن معوقات منح القروض والتسهيلات، إضافة لما تم الإشارة إليه في الفصل الثالث من عدم وجود ضمانات عقارية لدى اغلب ملاك الصناعات الصغيرة، فإن إجراءات منح القروض أو التسهيلات تبدأ عادة بتقدير ما يصطلح عليه من الأعراف المصرفية بتقدير الكفاءة المالية للزبون طالب القرض أو التسهيلات والتي في حالة عدم ملاءمتها تحول دون منح القروض أو التسهيلات حتى في حالة توفر الضمانات العقارية. ويقصد بالكفاءة المالية أو الملائة من الناحية التطبيقية، مجموع الثروة التي يمتلكها طالب القرض أو التسهيلات. وعملياً فإن مبلغ القرض أو التسهيلات يحدد بنسبة مئوية تتراوح ما بين 10- 15% من ملائة الزبون المالية. والواقع أن المصارف العراقية والتي تحولت كلها إلى نظام الصيرفة الشاملة، قد ورثت هذا التقليد من المصارف التجارية التي كانت تتخصص فقط في تقديم التسهيلات دون القروض والتي كانت محصورة بالمصارف المتخصصة. وأصل الملائة المالية في عمل المصارف التجارية يقوم أو يستند إلى فكرة أن الزبون الذي يطلب التسهيلات سواء بشكل أوراق مخصومة أو بشكل سحب على المكشوف، إنما يحتاجها لسد فجوة محتملة بين إيراداته ومصروفاته المحققة من خلال ممارسة النشاط الذي يقوم به. وعبر تاريخ عمل المصارف التجارية، تبين أن الزبائن غالباً ما تكون لهم ديون بذمة الآخرين تكون بحدود 15% من رقم إعمالهم ومن ثم ظهرت الحاجة أو الفرصة لقيام المصارف التجارية بشراء هذه الديون أو خصمها لتسهيل نشاط الزبون. كما أظهرت التجربة التاريخية أيضا أن هناك فجوة في صندوق الزبون تتأتى عن التفاوت الزمني بين المصروفات والإيرادات التي قد لا تتحقق خلال فترة زمنية بشكل متماثل مع المصروفات. مما اظهر حاج ملحة إلى أن يكون لدى الزبون إمكانية السحب على المكشوف وبنسبة غالباً ما تكون بحدود 10% من رقم أعماله.

وعندما تحولت المصارف العراقية نحو الصيرفة الشاملة، انتقلت تقاليد الكفاءة المالية للزبون إلى القروض. كما أن المفهوم أصبح مشوهاً في تطبيقه العملي فبدلاً من أن تنصب الكفاءة المالية على رقم الأعمال، انصبت بين كل ما يمتلكه الزبون سواء المتعلقة بنشاطه الاقتصادي الذي يطلب من اجله القرض والتسهيلات أو الثروة الموروثة أو الأملاك التي كونها والتي لا تتصل إطلاقا بالنشاط المعني. الأمر الذي جعل المصارف العراقية الخاصة والحكومية تتحول إلى مصارف في خدمة الاغنياء وتمتنع عدم تقديم العون للنشاطات الاقتصادية ذات الحاجة الماسة إلى القروض والتسهيلات المصرفية.

والواقع أن مبدأ الكفاءة المالية المستخدم بطريقة مشوهة من قبل التقاليد المصرفية العراقية، قد أوقعها في العديد من مشكلات التلكؤ في التسديد والذي أدى بدوره إلى تشدد المصارف في تقديم القروض والتسهيلات. فالتركيز على الملائة المالية التي لا تتصل بالنشاط الاقتصادي للزبون جعلها في أحيانا كثيرة تقدم قروض وتسهيلات تفوق قدرة النشاط على تسديد التزاماته المستحقة خصوصاً مع ارتفاع أسعار الفائدة التي كانت سائدة في المرحلة الماضية والتي كانت تتراوح بين 21- 26% في وقت حرمت المشروعات الصغيرة الصناعية من هذه القروض والتسهيلات بسبب انخفاض الملائة المالية لأصحابها. فهذه المشاريع لا تمتلك مكائن عالية القيمة ولا تمتلك خزين من البضاعة التامة الصنع أو خزين من المواد الأولية كونها تعتمد على الشراء والتصريف اليومي وان ملاكها من الطبقة الفقيرة أو المتوسطة ولا يمتلكون من العقارات أو السلع المعمرة كالسيارات التي ترفع من ملاءتهم المالية.

لأجل الحصول على قرض متواضع بمبلغ خمسة ملايين لتطوير صناعة صغيرة، لا بد أن تكون الملائة المالية للمقترض ما بين 33-50 مليون دينار عدة عن ضمانات عقارية لا تقل عن 20 مليون دينار.

3- امكانية توفير تمويل للمشروعات الصغيرة

لا شك أن التمويل الذي تحتاجه الصناعات الصغيرة القائمة والجديدة، يجب أن يكون ميسراً من حيث أسعار الفوائد وآماد سدادها والتي كلما طالت كلما توجب فرض أسعار فائدة أعلى عليها وفقاً لقواعد العمل المصرفي. ولذلك فإن التمويل المصرفي لا يتناسب مع المؤشرات المالية التي ظهرت من خلال تحليل بيانات الجهاز المركزي للإحصاء حيث أن متوسط العائد على رأس المال السنوي المندمج مع الأجور الضمنية لرب العمل هو اقل من أسعار الفائدة السائدة حالياً حتى بعد تحرير أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي والتي لا تقل عن 14% للقروض متوسطة الآجل والتي قد تصل إلى 16% للقروض طويلة الأجل. وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار المعوقات التي اشرنا إليها في الفقرة 2- أعلاه فقد يصبح من المستحيل توفير التمويل اللازم لتطوير الصناعات الصغيرة القائمة والجديدة.

وإن كان هدف القضاء أو معالجة أزمة البطالة، تفرضه المتطلبات السياسية والاجتماعية لتحقيق الاستقرار، فإن كلفة تحقيق هذا الهدف، يجب أن تحتسب بموجب معايير اقتصاد السوق (الكلفة والعائد) على الأقل خلال المرحلة القادمة وللسنوات الخمس القادمة في اقل تقدير. وفي نفس الوقت فإن موارد العراق النفطية الشحيحة نسبياً وبالمقارنة مع متطلبات إعادة الأعمار قد لا تسمح خلال الخمس سنوات القادمة بتوفير تمويل كبير للمشروعات الكبيرة والمتوسطة والتي يفترض أن ينهض بها التدفقات الاستثمارية المباشرة الأجنبية والتي لا تزال محل شك كبير من امكانية تحققها قبل أن يتحقق قدر وفير من الاستقرار السياسي والاجتماعي.

من هنا تبرز أهمية توفير التمويل للمشروعات الصغيرة بشروط ميسرة خصوصاً أن هذا التمويل لن يكون من الضخامة وبما يؤثر على عملية إعادة الأعمار فالقروض الذي يحتاجها هذا القطاع والمشاريع القائمة باقتراض إقراض جميعها مبلغ خمسة ملاين دينار لكل مشروع قد لا تتجاوز 230 مليون دولار بحوالي سبعين ألف مشروع يمكن أن يخلق حوالي مائة ألف فرصة عمل دائمية وجديدة. كما أن إقراض مبلغ خمسة عشر مليون دينار لتحسين ألف مشروع صناعي صغير بكلفة نصف مليار دينار قد يخلق فرص عمل جديدة ودائمية لمائة وخمسون ألف عامل.

غير أن توفير التمويل لأجل التوسع الأفقي للصناعة الصغيرة يجب أن يتزامن مع جهود مكثفة للكشف عن الفرص الاستثمارية والتي تقع مهمتها على الصناعات الكبيرة من القطاع العام والمختلط باعتبارها صناعات متلقية لمنتجات العديد من الصناعات الصغيرة وكذلك ذات ارتباط أمامي معها.

4- الاسلوب الامثل اجرائياً لتمويل الصناعات الصغيرة

أجهزة التمويل التي يمكن أن تتولى إجراءات تمويل الصناعات الصغيرة، يجب أن تكون أجهزة فنية لها اتصال جغرافي قريب بإمكان تواجد هذه الصناعات ولها صلاحيات منح القروض والسلف تقوم على مبدأ ثواب وعقاب العاملين في هذه الأجهزة التي يجب أن تأخذ صيغة الصناديق المتخصصة.

واقع المصارف الحكومية الكبيرة الرافدين والرشيد من حيث العمل المصرفي المتدني والذي قد يجعلها تتعرض للخسارة الكبيرة خلال السنوات القادمة، يمكن أن يكون فيه الحل لمشكلة إيجاد صناديق تمويل الصناعات الصغيرة. فهذين المصرفين اعتمدا خلال السنوات الطويلة من عمريهما على حوالات الخزينة التي تدر عائد دون اية مخاطر. وإذا توقف هذا النوع من الاستثمار المأمون فإن هذه المصارف قد تتعرض إلى خسائر كبيرة ما لم تخلق لها وظيفة تعود عليها بعائد يساعدها على تحمل المصروفات الكبيرة لحين تبلور ظروف مناسبة لمعالجة أوضاعها.

ولهذا يمكن استخدام فروع هذه المصارف المنتشرة في كل أنحاء العراق والتي يبلغ عددها حوالي أربعمائة فرع، كصناديق إقراض إضافة لوظيفتها المصرفية. أما موارد الإقراض فتكون بتمويل مركزي مخصص لهذا الغرض تودع بدون فوائد لدى المصرفين التي يتوليان إدارة الأموال وإقراضها بفائدة رمزية تعود كعمولة للمصرفين لا تزيد عن 5ر1%.

**الخلاصة**

إن الصناعات الصغيرة و المتوسطة يمكن أن تحقق ما لا تستطيع الصناعات الثقيلة تحقيقه, و لكن بشرط أن يوفر لها الدعم الكامل, خاصة في طرق التمويل الناجعة و غير المكلفة, و كذا التسهيلات الإدارية و القانونية.

كذلك يجب أن لا تكون الوثائق و الضمانات التي تطلبها البنوك من المقترضين تعجيزية أو مجحفة .

دلك لأنه من أهم العوائق التي تقف في وجه حصول الصناعات الصغيرة على التمويل المصرفي هو عدم امتلاكها للوثائق الثبوتية التي تطلبها المصارف لمنح القروض والتسهيلات.

ادا ماسهلت الحكومات و الدول جميع السبل أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان بامكان هده الأخيرة خلق مناصب شغل, و تخفيف نسب البطالة.